

Distr.: General
27 February 2004
Arabic
Original: English



مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى مجلس الأمن التقرير الفصلي السادس عشر عن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (انظر المرفق). وهو مقدم من رئيس اللجنة التنفيذي بالنيابة وفقا للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.



المرفق

التقرير الفصلي السادس عشر عن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المقدم وفقا للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير السادس عشر المقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، وهو يغطي أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش خلال الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

ثانيا - التطورات

٢ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل الرئيس التنفيذي بالنيابة الممارسة المتمثلة في تقديم إحاطة إلى الرؤساء المتتابعين لمجلس الأمن، ومثلي الدول الأعضاء، والمسؤولين بالأمانة العامة، عن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وقام الرئيس بالنيابة بزيارة المكتب الميداني للجنة في قبرص، وسافر أيضا إلى موسكو لإجراء مناقشات مع نائب وزير الخارجية يوري فيدوتوف وغيره من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية ووكالة الذخيرة في الاتحاد الروسي، وإلى فيينا لإجراء مناقشات مع مسؤولي إدارة نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار بوزارة الخارجية النمساوية.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، لم تُنح للجنة أي معلومات رسمية عن أعمال فريق عمليات المسح في العراق الذي تقوده الولايات المتحدة ولا عن نتائج تلك التحريات. كما أن هذا الفريق لم يطلب أي معلومات من اللجنة.

٤ - بيد أنه قد أحيط علما بالشهادة التي أدلى بها الدكتور ديفيد كيب، الرئيس السابق لفريق عمليات المسح في العراق، أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي تلك الجلسة، ذكر الدكتور كيب، نقاط عدة من ضمنها، أن "الجهود التي وجهت إلى هذه النقطة [الزمنية] كانت على درجة من الكثافة تكفي للخلوص إلى أنه من غير المرجح أن تكون هناك [في العراق] مخزونات كبيرة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية المجهزة للاستخدام قيد النشر". وأحاطت اللجنة علما أيضا بالبيان الذي أدلى به السيناتور جون وارنر (رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة) خلال الجلسة نفسها، ومؤداه أن الرئيس الحالي لفريق عمليات المسح في العراق، السيد تشارلز دوولفر، قدم تأكيدات بأن الفريق "سيكون مستعدا لأن يقدم إلى

الكونغرس تقريراً مؤقتاً رسمياً ثانياً من فريق عمليات المسح في العراق في حدود أواخر آذار/مارس [٢٠٠٤]”. وتأمل اللجنة أن يتاح لها هذا التقرير.

٥ - وواصلت اللجنة تقييم المواد المتاحة على المشاع بشأن المسائل المتصلة بأسلحة الدمار الشامل العراقية ومقارنتها بما تعرفه عن مختلف برامج العراق للأسلحة. ومن أمثلة ذلك اكتشاف القوات الدانمركية في كانون الثاني/يناير لقذائف هاون عيار ١٢٠ ملمترا في جنوب العراق أفادت وسائل الإعلام بأنها قد تكون محتوية على عامل من عوامل الأسلحة الكيميائية مولد للبثور. وفي وقت لاحق، أصدر الجيش الدانمركي بيانا في هذا الصدد جاء فيه أن نتائج الفحوص المختبرية التي أجريت على القذائف عيار ١٢٠ ملمترا لم تُظهر وجود عوامل أسلحة كيميائية. الأمر الذي يتسق مع الدراسة التي أجرتها اللجنة بشأن الذخائر غير التقليدية للعراق، الذي لم يكن معروفاً أن ترسانته تشتمل على قذائف هاون عيار ١٢٠ ملمترا من هذا النوع. فالمعروف فقط هو أن العراق عبأ قذائف هاون بالمواد التي تستخدم لمكافحة الشغب وبالمتفجرات التقليدية. ويرد في تذييل لهذا التقرير موجز لما كان معروفاً سابقاً لدى اللجنة وللنتائج التي توصلت إليها اللجنة خلال عمليات التفتيش التي قامت بها فيما يتعلق بالذخائر الكيميائية والبيولوجية للعراق.

ثالثاً - الأنشطة الأخرى

خطة الرصد والتحقق المستمرين

٦ - واصل موظفو مقر اللجنة الاضطلاع بالأعمال المتعلقة بمشاريع تعديلات خطة الرصد والتحقق المستمرين في العراق ومرفقاتها، التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره ٧١٥ (١٩٩١)، بما في ذلك الإطار القانوني، وإجراءات التشغيل، والترتيبات العملية فيما يتعلق بالرصد والتحقق.

٧ - وتشمل هذه الأعمال إدماج الخبرات والممارسات المكتسبة من أنشطة التفتيش والرصد السابقة الواسعة النطاق وإجراء تنقيحات لمرفقات خطة الرصد، وتحديث الأصناف والمواد المدرجة بها وفقاً لما طرأ من أوجه التقدم التكنولوجي. وتتضمن هذه الأعمال أيضاً تنقيح محتويات وأشكال الإعلانات المطلوبة من العراق فيما يتعلق بأنظمة الأسلحة المختلفة. وتهدف هذه الأعمال كذلك إلى أن تؤخذ في الحسبان الظروف المتغيرة على أرض الواقع في العراق بعد الحرب الأخيرة.

٨ - ومن الجدير بالذكر أنه في حين أن قائمة الأصناف والمواد الخاضعة لأحكام آلية التصدير/الاستيراد المنصوص عليها في القرار ١٠٥١ (١٩٩٦) قد جرى تحديثها في

حزيران/يونيه ٢٠٠١، فإن مرفقات خطة الرصد المعتمدة في القرار ٧١٥ (١٩٩١) لم يجر تحديثها منذ عام ١٩٩٥. وقد أجرى تقييم حاسم لمدى الجدوى والملاءمة العملية لرصد الأصناف المشمولة في المرفقات الحالية للخطة. وأفضى هذا التقييم إلى مزيد من التركيز على رصد الأصناف المرتبطة بـ "نقاط الاختناق" في إطار عمليات المرافق المزدوجة الاستخدام التي تنطوي على إمكانية إنتاج أصناف ومواد محظورة. وكانت هناك أيضا بعض تغييرات مقترحة لخطة الرصد لجعلها مواكبة للتعديلات والتحديثات التي أجريت لمختلف الأنظمة المتعددة الأطراف بشأن عدم الانتشار.

٩ - وتهدف مشاريع التنقيحات إلى جعل نظام الرصد والتحقق دقيقا وغير ملتبس من الناحية التقنية كي يمكن لجميع الأطراف (العراق، واللجنة، والدول الموردة) أن تنفذ حقوقها وواجباتها على نحو فعال. ويمكن أن يدعى إلى الانعقاد في المستقبل القريب فريق دولي من الخبراء لإجراء تقييم فني للمقترحات، يتلوه استعراض من جانب هيئة مفوضي اللجنة.

خلاصة وافية بشأن أسلحة وبرامج العراق المحظورة السابقة

١٠ - من الجهود الرئيسية الأخرى الجارية حاليا إعداد "خلاصة وافية" بشأن طبيعة ومدى أسلحة وبرامج العراق المحظورة السابقة. ويرد فيما يلي مجمل للعناصر الرئيسية لهذا العمل.

١١ - وتتفحص الخلاصة الوافية المنابت التي نشأت منها البرامج، بما في ذلك البيئة السياسية والأمنية التي حضت على اتخاذ القرارات التي أفضت إلى إنشاء هذه البرامج. وتستطلع الخلاصة الأساس المنطقي الذي انطلق منه العراق إلى استحداث أسلحة كيميائية وبيولوجية ووسائل لإيصالها، والدرجة التي رأى بها العراق أن برامجها للأسلحة الكيميائية والبيولوجية تمثل رادعا، أو ما إن كان رأى قيمة في أن تكون لديه قدرات هجومية. ومن المسائل الأخرى التي تتعرض للدراسة حاليا مسألة إلى أي مدى كان لدى العراق مفهوم مترابط لاستخدام أسلحته الكيميائية والبيولوجية أو عقيدة عسكرية بشأنها، وما هو الدور الذي لعبته هذه الأسلحة في عقيدته العسكرية العامة.

١٢ - وفي حين أن العراق قد اتبع ذات المسالك والتجارب العامة التي اتبعتها الدول الأخرى، فإنه قد اعتمد بعض الأساليب والأنشطة الفريدة. فقد أظهرت برامج العراق عناصر تعد ضرورية لفهم ما إن كان يتعين تعزيز جهود عدم الانتشار الأوسع نطاقا.

١٣ - وقد استخدم العراق التطورات المحلية في ميادين العلم والتكنولوجيا العسكرية والمدنية من أجل أسلحته التي أصبحت محظورة حاليا. وفي عدة حالات حدث لبعض المشاريع البحثية المضطلع بها لأغراض دفاعية أن حُوِّلت وجهتها في مرحلة لاحقة نحو

الأنشطة الهجومية. ولذا فإن أحد جوانب الأعمال المضطلع بها في إطار إعداد الخلاصة الوافية هو دراسة عملية الانتقال من الأنشطة الدفاعية إلى الأنشطة الهجومية. ويمكن توضيح عملية الانتقال هذه عن طريق برنامج العراق للأسلحة الكيميائية وتاريخه. فقد أنشئ الفيلق الكيميائي للعراق في منتصف الستينات للاضطلاع بمهمة الحماية النووية والبيولوجية والكيميائية للقوات العسكرية والسكان المدنيين. ولكن العراق، كجزء من جهوده في مجال البحوث الدفاعية، أنشأ مرفقا على نطاق مختبري لاكتساب خبرة عملية في تركيب عوامل الحرب الكيميائية وتقييم خصائصها. وعلى الرغم من أن إنتاج كميات مختبرية من عوامل الأسلحة الكيميائية يمكن أن يكون مبررا للأغراض الدفاعية، مثل معايرة أجهزة الاستشعار واختبار المعدات الوقائية، فإن الأعمال التي اضطلع بها هذا المختبر شكلت أيضا خطوة ضرورية على طريق تدريب ملاك وطني من الأخصائيين من أجل الأنشطة المقبلة المكرسة لبحوث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت تلك الأعمال في إنشاء بنية الدعم الأساسية ذات الصلة وإنشاء منظومة لاقتناء المعدات والمواد. ومن ثم فإن عملية تطوير مختبر دفاعي في الفترة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٣ يمكن اعتبارها مرحلة تحضيرية لإحاطة العراق بالأساليب الأكثر تحديدا لتكنولوجيا الأسلحة الكيميائية وللتوسع في هذا المجال لاحقا. ويتعلق جزء من الدراسة أيضا بأثر تدريب الموظفين العراقيين المشتركين في برامج أسلحة الدمار الشامل في المراكز والجامعات الأجنبية.

١٤ - وستعالج في الخلاصة الوافية أيضا مساهمة مشاريع العراق الصناعية والمتعلقة بالأسلحة التقليدية في برامجه للأسلحة الكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها. وقد أنشئ برنامج الأسلحة الكيميائية للعراق أول ما أنشئ في "الهيئة العامة لإنتاج مبيدات الآفات" التي كانت تنتج في آن واحد مبيدات الآفات وعوامل الأسلحة الكيميائية. وأسهمت قطاعات أخرى من صناعات العراق المشروعة بتقديم عناصر هامة لمختلف برامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، كما تم اقتطاع بعض أجزاء منها وتحويل قدراتها إلى مجال إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. فعلى سبيل المثال، استولى المركز العراقي للبحوث التقنية (الكيان السابق لبرنامج الأسلحة البيولوجية) على مرفق الدورة لإنتاج المصل المضاد لمرض الحمى القلاعية، وأصبح هذا المرفق يستخدم لإنتاج توكسين البوتولين على نطاق واسع.

١٥ - وفي إطار "الدروس المستفادة"، ستستطلع الخلاصة الوافية أيضا البصمات والمؤشرات المحددة للأنشطة المتصلة بأسلحة الدمار الشامل والتعرف على المرافق المتصلة بها والكيفية التي يمكن بها تطبيق عملية استشعار هذه العلامات في أعمال الرصد المقبلة. ومن المسائل الأخرى التي ستستطلعها الخلاصة الوافية عملية "التحويل" أو "التكييف"، التي كان العراق يتخذ عن طريقها من الأسلحة التقليدية المعدلة الوسيلة الأساسية لإيصال المواد

الكيميائية والبيولوجية حتى وإن لم تكن أفضل وسيلة لذلك من حيث الملاءمة أو الفعالية. ويفضي هذا إلى مجال آخر من مجالات الدراسة هو مدى وجوب رصد "بصمات" الأسلحة التقليدية سعياً إلى اكتشاف الأنشطة المحتملة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

١٦ - وستتناول الخلاصة بالدراسة كذلك مدى المساعدات والإمدادات الواردة من خارج العراق، والأساليب التي استخدمها العراق لإخفاء الغرض الحقيقي لبعض مشترياته، والأهمية التي مثلها ذلك في برامج معينة. وفي حين أنه توجد حالات ثابتة تماماً، تم فيها مساعدة العراق، عن معرفة، بتوفير أصناف وتكنولوجيات تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، فإنه توجد أيضاً حالات لم يكن الموردون فيها على دراية بالاستخدام النهائي للأصناف والمواد التي بيعت إلى العراق. وفي حالات عدة، اختلق العراق "قصصاً مضللة"، أو أقام مشاريع موازية فعلية لضمان عدم تمكن الموردين، أو الجهات التي تقدم المساعدة التقنية، من إدراك الطبيعة الحقيقية للمرافق التي ستستخدم فيها معداتهم، أو توظف فيها خبراتهم. وأنشأ العراق أيضاً شبكة معقدة من الشركات الوهمية للحصول على المواد. وتحاول الخلاصة رسم معالم هذه الشبكة والبنية الأساسية المالية والتنظيمية التي أنشئت دعماً لها، داخل العراق وخارجه. ويمكن أن يكون هذا الفهم مجدياً وصالحاً للتطبيق في سياقات أخرى لعدم الانتشار.

شبكة مختبرات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والفتيش

١٧ - أقامت اللجنة شبكة تضم مختبرات معتمدة للتحليل، وفقاً لقدرات كل منها، وأمرت عقوداً لتحليل العينات الكيميائية والبيولوجية والمواد الخطرة. وتعكف اللجنة حالياً على تجديد عقودها مع المختبرات الراغبة في تقديم الدعم إلى اللجنة على أساس "الرسوم مقابل الخدمة". وترد في التذييل الثاني لهذا التقرير معلومات عن هذه العملية وكيفية عمل الشبكة المختبرية للجنة.

تجميع تحاليل العينات البيولوجية

١٨ - تم تجميع تقرير عن أخذ العينات البيولوجية وفرزها وتحليلها. ويتضمن التقرير أوصافاً مفصلة لجميع العينات التي عالجها فريق التفتيش البيولوجي خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣، وبيانات إحصائية، ونتائج عملية الفرز التي قامت بها اللجنة، والتحليل التي أجرتها مختبرات الشبكة. وبالإضافة إلى ذلك، يصف التقرير القدرات والتقنيات والإجراءات التحليلية التي طبقتها اللجنة في هذا المجال.

تدمير الأسلحة أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر

١٩ - ترد في التذييلين الأولين لتقرير اللجنة الفصلين الثالث عشر والخامس عشر (الوثيقتان S/2003/580 و S/2003/1135)، تفاصيل الأسلحة ومعدات الإنتاج ذات الصلة، التي تم تدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر في العراق منذ سنة ١٩٩١ فصاعداً. وتسهيلاً للاطلاع، تُقدم حالياً خريطة توضيحية تبين هذه الأعمال وفقاً للتسلسل الزمني (انظر التذييلين الثالث - ألف والثالث - باء لهذا التقرير).

رابعاً - قاعدة البيانات والمحفوظات وتكنولوجيا المعلومات

٢٠ - ما زال العمل مستمراً في تحديث قاعدة بيانات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، كما استمر الحفظ الإلكتروني للوثائق.

٢١ - وقد أوجدت اللجنة بيئة تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات تعكس صورة كل من المنظومات المتاحة في المقر، والمنظومات التي أنشئت في مركز اللجنة ببغداد. ويستطيع المتدربون الوصول إلى قاعدة بيانات موقعية توضيحية، والمشاركة في عمليات تفتيش مقلدة، والبحث عن وثائق الاختبارات وما إلى ذلك. وتتيح هذه الأنشطة للجنة إعداداً أفضل لمفتشي المستقبل من حيث المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات.

خامساً - مصادر المعلومات غير المستمدة من التفتيش

٢٢ - يدأب مكتب المعلومات الخارجية على مداومة الاتصالات بممثلي الدول الأعضاء التي قدمت معلومات إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش تتعلق ببرامج أسلحة العراق المحظورة. ويواصل المكتب جمع وتحليل المواد المستمدة من مصادر مفتوحة التي قد تكون ذات صلة بعمل اللجنة.

٢٣ - ويتواصل التفسير الفوتوغرافي للصور المتقطعة بعد الحرب عن طريق السواتل التجارية للمواقع الكائنة في العراق ذات العلاقة بأنشطة التفتيش والرصد.

سادساً - المكاتب الميدانية في بغداد ولارنكا والبحرين

بغداد

٢٤ - تواصل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش خفض عدد موظفيها المحليين المتبقين في بغداد. ففي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تم نقل عشرة موظفين إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وبحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٤، سيتبقى لدى اللجنة

في بغداد عشرة موظفين محليين لصيانة وحماية المعدات غير القابلة للاستهلاك في فندق القناة، بما في ذلك مختبران (كيميائي وبيولوجي)، ومختبر كيميائي متنقل طوله ٤٠ قدما.

لارنكا

٢٥ - لا يزال المكتب الميداني في قبرص يتولى تخزين وصيانة معدات التفتيش والرصد الخاصة باللجنة، والتي استرجعت من العراق. وقد استرجعت بعض بنود المعدات التي كانت قد وفرتها الحكومات الداعمة، من فندق القناة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وأعيدت، بناء على طلب السلطات المختصة، إلى المملكة المتحدة والنمسا. فضلا عن ذلك، لا يزال المكتب يتولى إدارة شؤون العدد المتبقي من الموظفين في بغداد. وفي أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٤، سافر خبراء من المقرر إلى لارنكا للتأكد من صلاحية معدات التفتيش للخدمة ومراجعة احتياجات الصيانة كي تظل جاهزة لبدء التشغيل في غضون أسبوعين. وقام الخبراء أيضا بتحديد وانتقاء المعدات اللازمة لعقد دورة تدريبية في المملكة المتحدة، في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٤، في مجال التفتيش على الأسلحة البيولوجية، ولعقد دورات تدريبية في المستقبل.

البحرين

٢٦ - قامت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بتسليم مقر مكتبها الميداني في البحرين إلى إدارة شؤون الطيران المدني التابعة لوزارة النقل، مملكة البحرين، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وتأتي عملية التسليم المذكورة في ختام ١٣ عاما من المساهمة الناجحة للمكتب الميداني في البحرين في الاضطلاع بالولاية التي أناطها مجلس الأمن باللجنة الخاصة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالات الدولية للطاقة الذرية في العراق. وما كان لهذه المساهمة أن تتحقق لولا الدعم المطرد الذي قدمته مملكة البحرين، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

سابعاً - الموظفون

٢٧ - يبلغ مجموع الموظفين الأساسيين التابعين للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والعاملين في المقرر، من ذوي الرتب الفنية، ٥١ خبيراً للأسلحة، فضلا عن موظفين آخرين (من ٢٤ جنسية). ويشمل هذا الملاك تسع نساء.

٢٨ - وكما ذكر في الفقرتين ٢٤ و ٢٥ أعلاه، يوجد للجنة عدد صغير من الموظفين في قبرص وبغداد.

ثامنا - الزيارات والاجتماعات وحلقات العمل التقنية

٢٩ - التقى خبير تابع للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بخبراء من مكتب التحقق الخاص بالعراق والتابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، لتبادل المعلومات المتعلقة بأنشطة مشتريات العراق. وفضلا عن ذلك، زار خبراء تابعون للجنة مواقع مختبرية مختلفة في فيينا، النمسا، للتحقق من ملاءمتها لتركيب وتشغيل وصيانة معدات التحليل الكيميائي والبيولوجي التابعة للجنة، حفاظا على درجة استعدادها للتشغيل.

تاسعا - التدريب

٣٠ - واصلت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أنشطتها التدريبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واستأنفت أنشطة التدريب المتقدم للخبراء المختارين من القائمة.

(أ) عُقدت دورة تدريبية متخصصة في الفترة من ٨ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في نيويورك بشأن كيفية تشغيل أحدث أجهزة اكتشاف عناصر الأسلحة البيولوجية. وشارك في هذه الدورة موظفون من المقر وخبراء مدعوون اختيروا من القائمة.

(ب) وعُقدت دورة متخصصة أخرى في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أتاحت لعدد من موظفي اللجنة الحصول على شهادات معترف بها دوليا في مجال شحن المواد الخطرة، طبقا لأنظمة اتحاد النقل الجوي الدولي. وهذه الشهادات ضرورية للتمكن من شحن العينات إلى مختبرات التحليل في شتى أنحاء العالم.

(ج) استمر التدريب المعزز لموظفي المقر على التقنيات والمعدات المستخدمة في العمليات الميدانية، وغطى هذا التدريب مواضيع مثل أجهزة تحليل المواد الكيميائية والسبائك، وآلات التصوير المستخدمة للمراقبة، والأجهزة الشخصية لقياس الجرعات الإشعاعية، ومجموعات أخذ العينات.

(د) بدأت في ٢٣ شباط/فبراير في سويندن، المملكة المتحدة، دورة تدريبية متقدمة مدتها أسبوعان لخبراء بيولوجيين مختارين من القائمة. وتخصص هذه الدورة، التي تنظم بدعم من حكومة المملكة المتحدة، لتعزيز مهارات التفتيش العملية التي يتعين استخدامها أثناء عمليات التفتيش لأغراض رصد المواقع البيولوجية. وسيجري أثناء الدورة تمرين تفتيشي لمرافق بيولوجي توفره حكومة المملكة المتحدة.

٣١ - وتعتبر اللجنة عن امتنانها للحكومات التي تدعم أنشطتها التدريبية.

عاشرا - هيئة المفوضين

٣٢ - عيّن الأمين العام، في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، السيد أناتولي شيربا، من أوكرانيا، عضواً في هيئة المفوضين. وقد حل السيد شيربا محل السيد قسطنطين غريشينكو (أوكرانيا) الذي قدم استقالته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٣٣ - وانعقدت هيئة المفوضين في دورتها العادية الخامسة عشرة في نيويورك في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وعلى غرار المناسبات السابقة، حضر الدورة مراقبون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

٣٤ - وعرض الرئيس التنفيذي بالنيابة، في البيان الاستهلاكي الذي أدلى به أمام الهيئة، مجملًا للأعمال التي اضطلع بها موظفو اللجنة منذ الاجتماع السابق للهيئة. وقدم موظفو اللجنة أيضاً عرضاً للتقدم المحرز في تنقيح متطلبات الرصد فيما يتعلق بالعراق.

٣٥ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أثبتت الهيئة على الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش وعلى موظفيها للعمل المضطلع به والعروض التي قدمت. ونوهت بالتقدم المحرز بشأن الخلاصة الوافية ومشروع التعديلات المراد إدخالها على خطة الرصد والتحقق المستمرين بحيث تؤخذ في الحسبان ظروف العمل المتغيرة. وشددت الهيئة على أهمية التأهب لمباشرة مهمة الرصد المستمر إذا ما طلب مجلس الأمن من اللجنة تنفيذ قراراته بشأن العراق. وذكرت الهيئة أنها تتطلع إلى استعراض الخطة بصيغتها المعدلة المقترحة متى اكتمل العمل بشأنها. وجرى التشديد أيضاً على أهمية الخلاصة الوافية والدروس التي يمكن أن تُستفاد منها في سياق نزع السلاح وعدم الانتشار بوجه عام. وأيدت الهيئة الأنشطة التدريبية التي تضطلع بها اللجنة بغية تحديث خبرات موظفيها الأساسيين والخبراء المدرجين في القائمة، على نحو منتظم. وذكرت أنه لا بد أيضاً في التدريب من أخذ الظروف المتغيرة في الحسبان.

٣٦ - ورغم استصواب الهيئة لفكرة أن يُبكر مجلس الأمن بمناقشة الدور الذي سيناط بالجنة مستقبلاً فقد سلمت بأن تحديد الإطار الزمني لأي مناقشة من هذا القبيل أمر يرجع إلى المجلس. وأبدي بعض القلق إزاء استقالة المزيد من الخبراء. وأشار إلى أن جمع الخبراء المدربين والخمسين، بعد تفرقهم، أمر يصعب القيام به في مرحلة وجيزة.

٣٧ - وتم بصفة مؤقتة تحديد موعد الاجتماع التالي للهيئة بأنه ٢٤ أو ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤.

٣٨ - ووفقاً للفقرة ٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، استشير المفوضون بشأن محتويات هذا التقرير.

التذليل الأول

التذليل الأول: موجز بشأن الذخائر الكيميائية والبيولوجية العراقية

مقدمة

١ - أعلنت تقارير صادرة من مصادر مفتوحة اكتشاف بعض الذخائر في جنوب العراق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وقدرت أنها تحتوي على عوامل حرب كيميائية محظورة. ثم أُعلن لاحقاً أن الذخائر المعنية لا تحتوي على عوامل حرب كيميائية محظورة.

٢ - غير أن التقارير تسلط الضوء على موضوع الذخائر المحظورة بشكل عام، وبشكل خاص على ما كان معروفاً من قبل عن الذخائر الكيميائية والبيولوجية العراقية، وما اكتُشف خلال الفترة التي اضطلعت فيها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بأنشطة التفتيش في العراق.

٣ - وفيما بين ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ و ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، اضطلعت اللجنة بما يزيد عن ٩٠ عملية تفتيش لمرافق ذات علاقة بالذخائر في العراق. وفي أثناء هذه العمليات، قام مفتشو اللجنة إما باكتشاف عدد صغير من الذخائر المحظورة أو مكونات الذخائر المحظورة أو مواد يشتبه أن لها علاقة بها، أو بفحص أشياء من هذا القبيل نتيجة لإعلان العراق عنها. ولم يُكشف أي دليل على وجود أي عملية جارية أو حديثة العهد لتطوير أو لإنتاج ذخائر محظورة.

٤ - ويرد أدناه موجز للنتائج التي توصلت إليها اللجنة فيما يتعلق بالذخائر التي صممت للاستخدام مع عوامل كيميائية أو بيولوجية ولما كان معروفاً من قبل عن هذه الذخائر.

النتائج المتعلقة بـذخائر الحرب الكيميائية والبيولوجية التي تأكد وجودها

٥ - أعلن العراق عن جميع أنواع الذخائر الأربعة المشار إليها في الفقرات التالية على أساس أنها طُورت لتستخدم مع عوامل حربية كيميائية وبيولوجية ودمرت خلال فترة نشاط اللجنة الخاصة. ويشير اكتشاف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش لبعض هذه الأنواع من الذخائر إلى إمكان العثور في المستقبل على ذخائر متبقية من برنامج العراق السابق للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

قذائف المدفعية من عيار ١٥٥ ملمترا

٦ - اشترى العراق عشرات الآلاف من قذائف المدفعية الفارغة من عيار ١٥٥ ملمترا المصممة لبث المركبات الدخانية. وجرى لاحقاً بوجه عام طمس العلامات الأصلية على

تلك القذائف بالطلاء وتعبئتها بما يقرب من ٥،٣ لترات من عامل الخردل الحربي الكيميائي. ودمر أكثر من ١٠ ٠٠٠ من هذه القذائف تحت إشراف اللجنة الخاصة للأمم المتحدة.

٧ - وفي خريف عام ٢٠٠٢، أعلن العراق عن وجود ١٠ ذخائر معبأة بالخردل في مرفق المثنى السابق للأسلحة الكيميائية. وكانت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش على علم من قبل بوجود قذائف المدفعية الـ ١٠ تلك من عيار ١٥٥ ملمترا المعبأة بالخردل والمتبقية نتيجة لعدم اكتمال عمليات اللجنة الخاصة للأمم المتحدة. وخلال العمليات التي اضطلع بها في منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٣، استخدم مفتشو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أجهزة ثقب متحكم فيها من بعد لأخذ عينات من محتويات هذه القذائف وإفراغها. وأكدت التحاليل المختبرية لهذه العينات أن المحتويات هي من مادة الخردل العالية النقاء. وجرى تدمير الخردل والقذائف في عمليات لاحقة.

الرؤوس الحربية الصاروخية من عيار ١٢٢ ملمتر

٨ - قام العراق إما بشراء أو إنتاج أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ رأس حربي صاروخي فارغ من عيار ١٢٢ ملمترا ملائمة للاستعمال مع عوامل الأسلحة الكيميائية. وقامت جهات صنع أجنبية بتوريد عدة نماذج مختلفة للرؤوس الحربية، بما فيها 18 SAKR و 30، و 25 FIROS، فضلا عن نسخ من جهات صنع أخرى لهذه الرؤوس الحربية. كما أنتج العراق محليا رؤوسا حربية من عيار ١٢٢ ملمترا من الألمنيوم ومن الصلب مماثلة للرؤوس المشتراة من الخارج. وأشرفت اللجنة الخاصة على تدمير آلاف من هذه الرؤوس الحربية كانت قد عثت بعامل السارين المؤثر على الأعصاب. وأعلن العراق أنه قام بصورة انفرادية بتدمير آلاف أخرى من هذه الرؤوس.

٩ - وهناك ١٨ رأسا حربية من عيار ١٢٢ ملمترا مصممة للاستخدام مع العوامل الكيميائية أعلن العراق عن بعضها في تشرين الثاني/يناير ٢٠٠٣ واكتشف مفتشو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بعضها الآخر. وشملت هذه الذخائر ما يلي: أربعة رؤوس حربية من نوع FIROS أعلن عنها العراق، و ١٣ رأسا حربية من نوع 18 SAKR، ورأسا حربية واحدا من نوع البراق اكتشفها مفتشو اللجنة. وفحصت جميع هذه الرؤوس ولم يعثر على أي مؤشد على وجود مواد كيميائية محظورة.

الذخائر الفرعية الخاصة بالقنابل العنقودية

١٠ - قدم العراق في إعلانه الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ البيان الدقيق الوافي الكامل عن الحالة الراهنة وصفا للاختبارات التي أجريت في عام ١٩٨٨ لقنابل عنقودية من طراز CB250 زنتها ٢٥٠ كيلوغراما وتضم ثماني عشرة عبوة فرعية سعة كل منها

٣,٥ لترات معبأة بمادة تحاكي العوامل الكيميائية. وقد استعادت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة أمثلة لطرازين من هذه الذخائر الفرعية التي يبلغ قطرها ١٢٢ ملمترا وقامت بفحص نوع القنابل العنقودية التي حربت فيها.

١١ - وزار مفتشو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش عدة مواقع ذات صلة سعيا إلى اكتساب فهم واضح للأعمال التي قام بها العراق فيما يتصل بالقنابل العنقودية. وخلال إجراء عمليات التفتيش هاته، اكتشفت ذخيرة فرعية قطرها ١٢٢ ملمترا مصممة لاحتواء ما يقرب من لترين من العوامل السائلة ونشرها. وثبت لاحقا أن هذه الذخيرة الفرعية هي الذخيرة الكيميائية الفرعية سعة ٣,٥ لترات التي أُعلن في البيان الدقيق الوافي الكامل عن الحالة الراهنة المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أنها حربت في القنبلة العنقودية CB250. ولم تكن هذه الذخيرة الفرعية سليمة تماما ولم تكن تحتوي على أي عوامل محظورة.

قنابل R400 المحمولة بالطائرات

١٢ - طور العراق سلسلة القنابل من طراز R400 لتلبية احتياجات فنية أبدتها القوات الجوية. وقد صمم جسم القنبلة R400 الفولاذي بسعة ١٠٠ لتر على نمط يماثل إلى حد كبير لقنبلة BRI-P زنة ٣٧٥ كيلوغراما ذات الكوابح المظلية والمعبأة بمواد شديدة الانفجار، التي اشترى العراق أعدادا كبيرة منها. وكان الطراز R400A (المغطى معظمه داخليا بطلاء من الإيوكسي)، يحمل بعوامل حربية بيولوجية، في حين كان الطراز R400 غير المطلي مخصصا للعوامل الكيميائية. وأعلن العراق عن تدمير بعض هذه القنابل بصورة انفرادية وأشرفت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة على تدمير بعضها الآخر.

١٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، دعا العراق لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش إلى معاينة عملية التنقيب عن بقايا سلسلة القنابل طراز R400 التي دمرت بصورة انفرادية. وتم استخراج ثماني قنابل سليمة من الطراز نفسه مع مكونات من ٩٦ قنبلة أخرى من هذا الطراز. وكما ذُكر في تقارير سابقة قُدمت إلى مجلس الأمن، أظهرت تحليلات مختبرية لاحقة أجريت على عينات سائلة أخذتها لجنة الرصد والتحقق والتفتيش من قنبلتين من القنابل السليمة أدلة على وجود شذرات من الحمض الخلوي الصبغي لعصبات الجمره الخبيثة ومن المركبات الكيميائية التي استخدمها العراق لإبطال مفعول العوامل البيولوجية.

النتائج المتعلقة بالذخائر والمكونات المتصلة بالبرامج المحظورة

١٤ - اكتشف مفتشو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ذخائر ومكونات ذخائر مماثلة للأصناف التي أُعلن عنها العراق في بيانه المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

غير أنه لم تثبت بصورة قاطعة قبل انسحاب المفتشين في آذار/مارس ٢٠٠٣ صلة هذه المكتشفات بالبرامج المحظورة.

الرأس الحربي الصاروخي من عيار ١٠٧ مليمترات

١٥ - اقتنى العراق كميات كبيرة من صواريخ أرض - أرض قصيرة المدى من عيار ١٠٧ مليمترات مزودة برؤوس تقليدية. وأشار البيان المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى أن العراق نظر في تطوير رأس حربي كيميائي لهذا الصاروخ ولكنه لم ينفذ ذلك.

١٦ - واكتشف مفتشو لجنة الرصد والتحقق والتفتيش نموذجاً واحداً لصفيحة قاعدية غير مكتملة من الألمنيوم تشبه من حيث تصميمها الصفائح القاعدية للرؤوس الحربية الكيميائية المعروفة الخاصة بصواريخ أخرى. ويتضح من قطر النموذج المكتشف أنه كان معداً لرأس حربي قطره ١٠٧ مليمترات.

الرأس الحربي الصاروخي من عيار ٥٤٠ مليمتر

١٧ - يعد الصاروخ (Luna (Frog 7 من عيار ٥٤٠ مليمتر سلاحاً كبيراً للدعم في ميدان القتال يبلغ مداه ٧٠ كيلومتراً. ويتضمن البيان المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بيانات تتعلق بالتطوير المقترح لعدة أنواع مختلفة من الرؤوس الحربية للصاروخ Luna، بما في ذلك رأس حربي عنقودي للاستخدام مع عوامل كيميائية.

١٨ - واكتشف مفتشو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش رأساً حريباً عنقودياً فارغاً مصنوعاً من الألياف الزجاجية مخصصاً لصاروخ Luna من عيار ٥٤٠ مليمتر. وتعتقد اللجنة أن هذا الرأس الحربي يحتوي على نفس الشيء الذي جاء وصفه في بيان العراق على أنه كان مقترحاً للاستعمال مع ذخائر كيميائية فرعية.

النتائج المتعلقة بالذخائر والمكونات التي لا يزال الغرض منها قيد الدرس

١٩ - اكتشف مفتشو لجنة المم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ذخائر ومكونات ذخائر لم يرد وصفها في بيان العراق المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ رغم أن لها خصائص موافقة لخصائص الذخائر الكيميائية أو البيولوجية. ولم يتسن استيضاح الغرض الفعلي للأصناف التالية قبل انسحاب المفتشين.

- اكتشف عدد صغير من مكونات رأس حربي صاروخي غير عادي من عيار ٨١ مليمتر في موقعين اثنين. وتدل مقارنة أجريت لاحقاً لهذه المكونات بمكونات رؤوس حربية صاروخية كيميائية معروفة على أنها تشكل جزءاً من رأسين حربيين مختلفين لصواريخ من عيار ٨١ مليمتر، ربما كان يعتزم استخدامهما مع عوامل محظورة. ولم يعثر على أثر لأي عوامل محظورة على هذه المكونات المستعادة.

- اكتُشف قالب مصنوع من الألياف الزجاجية أقر العراق بأنه كان مخصصاً لإنتاج رأس حربي عنقودي لصاروخ من عيار ٢٠٠ ملليمتر. واكتشف المفتشون لاحقاً أجزاء مطابقة من حيث التصميم للصفحة القاعدية لرأس حربي كيميائي صاروخي من عيار ١٢٢ ملليمتر، ولكنها تناسب من حيث قطرها صاروخاً قطره ٢٠٠ ملليمتر. ولم يتم قبل مغادرة المفتشين حسم مسألة المدى الذي بلغته أعمال العراق بشأن الصواريخ من عيار ٢٠٠ ملليمتر ومسألة العلاقة بين قالب الرأس الحربي والصفحة القاعدية.
- عثر على صمامة تفجير غير عادية لذخيرة فرعية. وأفيد أن هذه الصمامة كانت معدة للاستعمال مع ذخيرة فرعية تقليدية للرأس الحربي العنقودي الصاروخي من عيار ٢٠٠ ملليمتر المذكور أعلاه. غير أن تحليلاً أجري لاحقاً بمقر اللجنة في نيويورك كشف عن أن الصمامة مماثلة لصمامة ذخيرة فرعية غير محددة الهوية شوهدت في شريط فيديو للاختبارات العراقية للذخائر الفرعية الكيميائية. وقد جرى التحليل المفصل لشريط الفيديو ذي الصلة بهذه الذخيرة الفرعية بعد انسحاب مفتشي اللجنة مما حال دون إجراء تحريات المتابعة اللازمة.
- عُثر في موقعين اثنين على عدد صغير من كرات فولاذية قطرها ١٥٥ ملليمترًا ومثقبة بنمط معين من الثقوب الصغيرة. وكانت هذه الأجسام الكروية مصممة للاستعمال كذخائر فرعية في القنبلة العنقودية العراقية الصنع من طراز نصر ٢٨. وصرح ممثلو الموقعين بأن هذه الكرات مصممة لكي ترش مادة مركبة منتجة للدخان لدى ارتدادها في الهواء إثر ارتطامها بالأرض. ولم يتسن للجنة القيام بتحريات المتابعة الملائمة نتيجة لعدم كفاية الوقت.

التذييل الثاني

شبكة مختبرات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش

مقدمة

١ - اختطت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وطبقت بروتوكولا لتحليل ما أخذ من العينات في العراق، مؤلفان من ثلاث مراحل. ففي المرحلة الأولى، كانت العينات المأخوذة تفحص في مواقع أخذها بحثا عما قد تنطوي عليه من مخاطر مباشرة باستخدام أجهزة عسكرية وصناعية لمراقبة السلامة. وكانت هذه المعلومات تستخدم للمساعدة على تحديد إجراءات تناول العينات ولتعيين أولويات التحليل. وتشمل المرحلة الثانية العينات في مختبرات اللجنة في بغداد. وإذا أعطى هذا التقييم نتائج ملتبسة أو كانت النتائج بحاجة إلى مزيد من التحقق، تقضي سياسة اللجنة بإرسال قواسم تامة من العينات إلى مختبرين على الأقل من المختبرات المشمولة في شبكتها لمرحلة ثالثة ونهائية من التحليل. والمطلوب عندئذ من كل من المختبرين هو إجراء تحاليل على النحو الذي تحدده اللجنة. وتُسلم النتائج بعد ذلك للجنة لتقييمها ومقارنتها. وفي حال نشوء أسئلة لدى استلام تلك النتائج، تطلب اللجنة توضيحات من كل مختبر على حدة.

٢ - وإن اللجنة بإنشائها هذه الشبكة لم تعزز فحسب قدراتها التحليلية بل أقامت أيضا علاقات عمل مع المختبرات المختارة ووطدتها. وتجلت ثمار هذه المبادرة وثبتت فائدتها بطرق عديدة، منها الاستعانة بفنيين من هذه المختبرات كخبراء مدرجين في قائمة اللجنة.

٣ - وكفلت العقود المبرمة أيضا أن اللجنة هي المالك الوحيد للعينات ولأي معلومات تتصل بها.

متطلبات شبكة المختبرات

٤ - عززت اللجنة مرونتها إلى الحد الأقصى بالتعاقد مع مؤسسات مؤهلة في جميع أنحاء العالم. واتبعت اللجنة عملية محددة في قبول المختبرات في هذه الشبكة. فبدأت في بدء، يُرسل طلب لعرض الخدمات إلى المختبرات المحتمل انضمامها إلى الشبكة توصف فيه متطلبات تحليل الفئات الكيميائية والبيولوجية. وتتضمن المتطلبات قائمة بالمركبات المشمولة في إطار خطة الرصد والتحقق المستمرين، التي تتوقع اللجنة أن تبحث عنها خلال عمليات التفتيش التي تقوم بها وأصناف التحليل التي قد تستلزمها. واشترطت اللجنة أيضا توافر بعض أجهزة خاصة لتحليل العينات المأخوذة بغية رصد تكوينات وقود دفع القذائف والذخائر والمنتجات الصناعية والتحقق منها. وثمة متطلبات أخرى تشمل امتثال المختبرات لأنظمة سلسلة الإشراف التي وضعتها اللجنة، وموافقتها على تحليل العينات في غضون أسبوعين من

تاريخ استلامها، وتثبيت الأسعار، وحياسة وثائق الاعتماد في مجالي الجودة والسلامة من السلطات الوطنية وكذلك الهيئات الدولية مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. ويقدم كل مختبر عروضاً خطية استجابة لدعوة تقديم العروض. وإذا اعتبر العرض المقدم مرضياً، يجري استعراض المرافق موقعياً للتأكد من قدراتها الفنية. وتُمنح عقود مدتها سنة واحدة على أساس دفع رسوم مقابل الخدمات للمختبرات التي تفي بمتطلبات اللجنة. وقد جددت اللجنة العقود المقرر انتهاءها في عام ٢٠٠٤ وبدأت عقوداً أخرى مع مختبرات جديدة للحفاظ على حالة التأهب في أعلى مستوى ممكن. وخلال فترة إجراء عمليات التفتيش في العراق، كانت هناك عقود مبرمة بين اللجنة وسبعة مختبرات مؤهلة في شتى أنحاء العالم. وتعكف اللجنة، منذ آذار/مارس ٢٠٠٣، على توسيع شبكتها من المختبرات بحيث تضم ١١ مرفقاً. ويرد بيان هذه المختبرات في الجدول ١.

٥ - ولدى استلام عينة لتحليلها، يتعين المختبر أن يقوم بما يلي: (أ) أن يتأكد من أن المعلومات والبيانات المقدمة من اللجنة كافية لإجراء كل تحليل تطلبه إليه على الوجه السليم؛ و (ب) أن يجري التحليل وفقاً لمتطلبات اللجنة مستخدماً الإجراءات المعترف بها؛ و (ج) أن يحتفظ بوثائق عن سلسلة الإشراف بشأن كل عينة على حدة منذ استلامها. وبعد التحليل، يتعين على كل مختبر أن يقدم تقريراً يصف فيه الأعمال التي اضطلع بها ونتائج التحليل ذات الصلة ويتعين أن يتضمن هذا التقرير نسخاً من تراخيص الاستيراد والشحن وصوراً فوتوغرافية للعينات لدى استلامها.

نقل العينات

٦ - عندما كان يلزم نقل العينات إلى مختبرات الشبكة، كان لدى اللجنة موظفون محددون مدربون على شحن هذه المواد طبقاً لأنظمة اتحاد النقل الجوي الدولي وأنظمة الحكومات الوطنية ذات الصلة وأنظمة سلامة الخطوط الجوية. وبعد إعداد العينات، تنقل على متن طائرة تابعة للأمم المتحدة إلى مكتب اللجنة الميداني في لارنكا. ثم تُرسل العينات إلى أحد المختبرات الأعضاء في شبكة المختبرات. وفي الحالات التي تتجاوز فيها متطلبات نقل العينات أنظمة اتحاد النقل الجوي الدولي، تتصل اللجنة بالشركات التجارية المختصة بشحن المواد الخطرة كي تقدم الخدمات اللازمة. وأخيراً، في حالة العينات الخطرة من قبيل المتفجرات أو مكونات وقود دفع القذائف، تتفاوض اللجنة على اتخاذ ترتيب مخصص لنقل العينات على متن طائرة عسكرية إلى مختبر مناسب من مختبرات الشبكة.

الجدول ١

قائمة مختبرات شبكة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش

المختبر	مهام التحليل
مختبر ABC Shutz, (WIS) Munster/Oertze ، ألمانيا	التحليل البيولوجي
مركز علم الأحياء المجهرية التطبيقي والبحوث التطبيقية، بورتن داون، المملكة المتحدة	التحليل البيولوجي
مركز البحوث التابع لدائرة صحة القوات المسلحة، لاترونش، فرنسا	التحليل البيولوجي
مركز الدراسات لوبوشي، فير لو بوتي، فرنسا	التحليل الكيميائي والبيولوجي
مختبر الدفاع الكيميائي، بيجين	التحليل الكيميائي
مختبر علوم وتكنولوجيا الدفاع، بورتن داون، المملكة المتحدة	التحليل الكيميائي
معهد التحقق الفنلندي (VERIFIN)، هلسنكي، فنلندا	التحليل الكيميائي
مختبر GosNIIOKht، موسكو ^(١)	التحليل الكيميائي
مختبر سبيتز (Spietz)، سويسرا	التحليل الكيميائي
الوكالة السويدية للبحوث الدفاعية، أوميا، السويد	التحليل الكيميائي والبيولوجي
مختبر TNO-Prins Maurits، ريسويك، هولندا	التحليل الكيميائي والبيولوجي

(أ) جاري الاتصال.

التذييل الثالث - باء

الأصناف والمواد المحظورة الرئيسية التي أعلن العراق أن التحالف دمرها خلال حرب الخليج في عام ١٩٩١، والتي أعلن أنه دمرها انفراديا في عام ١٩٩١ (لا يتضمن هذا الجدول الأصناف والمواد المحظورة التي أعلن العراق أنه تم التخلص منها قبل عام ١٩٩١)

المجال	المواد والأصناف التي أعلن العراق أن التحالف دمرها خلال حرب الخليج في عام ١٩٩١	الأصناف والمواد التي أعلن العراق أنه دمرها انفراديا في عام ١٩٩١
القذائف المحظورة	<ul style="list-style-type: none"> • هياكل عديدة كانت محملا لأنشطة القذائف المحظورة. (لكنها أخليت قبل القصف من معظم المعدات الموجودة فيها). • لم تدمر أي قذائف أو منصات إطلاق صالحة للاستخدام. 	<ul style="list-style-type: none"> • ٨٥ قذيفة محظورة؛ • ١٦٥ رأسا من الرؤوس الحربية للقذائف (لا تشمل رؤوسا حربية للأسلحة الكيميائية والبيولوجية)؛ • ٥ منصات إطلاق مستقلة مستوردة؛ • معدات إطلاق خاصة بـ ٤ منصات متنقلة محلية الصنع؛ • ١٣٧ طنا من وقود القذائف؛ • ٤٠٧ أطنان من مؤكسد وقود القذائف؛ • مكونات محلية الصنع للقذائف.
الأسلحة الكيميائية	<ul style="list-style-type: none"> • نحو ٤٢ من الذخائر الكيميائية، منها ٥٠٠ ٣٦ غير معبأة و ٥٠٠٠ معبأة بعوامل الحرب الكيميائية؛ • أكثر من ٨٠٠ طن من السلائف الرئيسية لإنتاج عوامل الحرب الكيميائية؛ • ١٥ من وحدات إنتاج الأسلحة الكيميائية في منشأة المثنى العامة وأكثر من ١٠٠ قطعة من المعدات الرئيسية لإنتاج الأسلحة الكيميائية. 	<ul style="list-style-type: none"> • نحو ٢٩ ٥٠٠ من الذخائر الكيميائية، منها حوالي ٢٩ ٠٠٠ غير معبأة و ٥٠٠ معبأة بعوامل الحرب الكيميائية؛ • نحو ٢٥٠ طنا من السلائف الرئيسية لإنتاج عوامل الحرب الكيميائية.
الأسلحة البيولوجية	<ul style="list-style-type: none"> • مختبرات مركز البحوث التقنية في سلمان باك، • لم تُدمر أي أسلحة بيولوجية أو أي عوامل سائبة للحرب البيولوجية 	<ul style="list-style-type: none"> • ١٥٧ من القنابل الجوية طراز R-400 و ٢٥ رأسا حربية لقذائف الحسين معبأة بعوامل الحرب البيولوجية؛ • نحو ١٢ ٥٠٠ لتر من العوامل السائبة للحرب البيولوجية؛ • صهاريج تخزين متنقلة.

